المحاضرة الثامنة: مؤشرات الفساد والحوكمة.

1- **مؤشرات الفساد:** توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعمل على قياس وتقييم مدى انتشار الفساد في الدول، لعل أهمها:

1.1 مؤشرات مدركات الفساد: يعتبر من أهم المؤشرات السنوية المستخدمة في قياس الفساد في الدول، حيث يقوم بترتيب الدول حول العالم حسب مدى ملاحظتها وإدراكها لوجود الفساد في القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) إلى 100 (نظيف جدا)، ويعتبر هذا المؤشر مهما لأنه يوفر صورة عامة عن مدى الفساد ويساعد في تحديد المناطق التي تحتاج إلى إصلاحات وتحسينات في النظام الحكومي.

1.2.مؤشر دافعي الرشوة: هو مؤشر غير سوي يصنف الدول المصدرة بناءا على احتمال خضوع شركاتها للرشوة في مقياس من1 إلى10، فإذا تحصلت الدولة على10 فشركاتها لا تخضع للرشوة، أما إذا تحصلت على العلامة 0 فإن الدولة تتعامل بالرشوة بشكل مباشر.

1.3.تقرير الفساد العالمي: يتم إصدار هذا التقرير كل سنة من خلال التعرض لقضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معين أو لقضية ما، يقدم بحثا وتحليلا ودراسات حول حالات معينة لقضايا الفساد، يفيد في التعرف على أهم قضايا الفساد المنتشرة.

4.1. تقييمات نظام النزاهة الوطني: هي عبارة عن سلسلة من الدراسات التي تتم داخل الدولة وتقدم تقييما مكثفا لنقاط القوة والضعف التي يمتلكها أعوان المؤسسات التي تتيح وجود الحكم الرشيد والنزاهة في الدولة، تهدف هذه الدراسات إلى تقييم النظام الوطني للنزاهة نظريا للدولة على المستويين القانوني والعملي.

5.1. مقياس الفساد العالمي: هو مؤشر ويمثل استطلاع لآراء المواطنين حول الفساد في الدولة التي يعيشون فيها وفي أبرز مؤسساتها الخدماتية وحول الجهود التي تبذلها الحكومات في مكافحة الفساد، فمقياس الفساد العالمي هو استقصاء للرأي العام.

2-**تعريف الحوكمة:** الحوكمة هي أسلوب إداري حديث يسمح بإدارة المؤسسات والمنظمات وإحكام الرقابة عليها ووضع القواعد اللازمة لتحديد العلاقات المتداخلة بين الاطراف داخل وخارج المؤسسة و تحديد مسؤوليات كل طرف بشكل دقيق.

وهو ايضا النظام الذي يوجه ويضبط اعمال المؤسسة،حيث يصف ويوزع الحقوق و الواجبات بين مختلف الأطراف في المؤسسات مثل مجلس الادارة، والمساهمين ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لإتخاذ القرارات الخاصة بشؤون المؤسسة، كما يضع القواعد والإستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم و مراقبة الأداء.

3- **خصائص الحوكمة:** للحوكمة عدة خصائص نذكر:

– **المساءلة:** ويقصد بها أن للمساهمين الحق في محاسبته ومساءلة مجلس الإدارة واللجان الثابتة له، أي يجب أن يكون هناك آليات لمحاسبة المسؤولين على قراراتهم وأفعالهم، سواء من خلال التقارير المالية أو آليات تفتيش أو رقابة.

– **العدالة:** يجب أن تكون القوانين والسياسات داخل المؤسسة عادلة ومنصفة وأن يكون هناك توازن بين مصالح جميع أطراف المؤسسة.

– **الشفافية:** وتعني تقديم صورة حقيقية وواضحة على كل شيء يحدث داخل الشركة.

– **المسؤولية الاجتماعية:** أي تبني المؤسسة لممارسات وسلوكيات تأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية والبيئية لأنشطتها وقراراتها مثل الاهتمام بالمجتمع ودعم الأنشطة الاجتماعية، حماية البيئة وتخفيض الآثار السلبية للعمليات الصناعية على البيئة.

4- **دعائم وركائز الحوكمة:** ومن بينها نذكر:

– **الالتزام بالسلوك والقيم الأخلاقية:** هذه الركيزة تعتمد على تطبيق مبادئ النزاهة والأمانة والمصداقية وإفصاح المعلومات والشفافية في جميع جوانب عمل المؤسسة، يتعين على المؤسسة أن تكون واضحة وصادقة في تعاملها مع أصحاب المصلحة.

– **تفعيل دور المساهمين وأصحاب المصالح:** هذه الركيزة تعني ضرورة تمكين المساهمين وأصحاب المصالح من أداء دورهم في الرقابة والمساءلة والمساهمة في اتخاذ

القرارات الإستراتيجية اللازمة لتحقيق أهدف المؤسسة، حيث أن الأطرف الخاضعة للمساءلة المحاسبية أمام المساهمين وأصحاب المصالح تتمثل أساسا في مجلس الإدارة، واللجان التابعة لها.

– **إدارة المخاطر:**تعتمد هذه الركيزة على تطوير و تنفيذ إطار متكامل لادارة المخاطر المحتملة للفساد في مختلف أنشطة المؤسسة و تطوير إجراءات لتجنب هذه المخاطر و الحد منها.

5-الأطراف المسؤولة عن تطبيق الحوكمة: وتتمثل هذه الأطراف في:

– **المساهمين:** وهم الأطراف الذين يساهمون في رأس مال المؤسسة، من خلال شرائهم للأسهم مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم وزيادة قيمة الشركة على المدى الطويل، ولهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم، يتوقف نجاح الحوكمة بشكل كبير على قدرة المساهمين على تقييم الأداء واتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الإدارة وتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة.

– **مجلس الإدارة:** يعتبر مجلس الإدارة المسؤول الرئيسي عن إدارة المؤسسة واتخاذ القرارات الإستراتيجية، يتمثل دوره في تحديد الرؤية والأهداف الإستراتيجية للشركة ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية لضمان تحقيق هذه الأهداف بطريقة فعالة ومسؤولة.

– **الإدارة التنفيذية:** تتولى مهمة تنفيذ القرارات والسياسات المحددة من قبل مجلس الإدارة، ويجب أن تكون الإدارة التنفيذية مسؤولة عن تحقيق الأهداف المحددة بشكل مسؤول وشفاف.

– **أصحاب المصالح:** يشمل هذا الطرف المجتمع المحلي والعاملين والعملاء والموردين وغيرهم من الأطراف الخارجية التي تتأثر بأداء المؤسسة وتؤثر فيها بشكل مباشر أو غير مباشر، يجب أن تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار مصالح هذه الأطراف وتتعامل معهم بشكل عادي ومسؤول.

6-دور الحوكمة في مكافحة الفساد: يظهر دورها في:

– **تطبيق سياسات وإجراءات داخلية صارمة:** يعتمد ذلك على إنشاء سياسات صارمة تحدد معايير وقواعد السلوك الأخلاقي والممارسات السلمية داخل المؤسسة مثل سياسات منع الرشوة والهبات غير المشروعة.

– **تعزيز الشفافية والإفصاح:** تشجع الحوكمة على زيادة مستويات الشفافية داخل المؤسسة مما يجعل الوظائف والقرارات أكثر وضوحا ومعرفة للأطراف المعنية، حيث في إطار الحوكمة يجب على المؤسسة أن تقدم تقارير دورية وشفافة حول أداءها المالي ولأداء العام مع الإفصاح عن المعلومات المهمة والمطلوبة.

– **تطبيق الرقابة:** تضمن آليات الحوكمة وجود آليات فعالة للوقاية داخل المؤسسة حيث يتم تقييم أداء الأنشطة والوظائف والكشف عن أية مخالفات أو تصرفات تتنافى مع القوانين والأخلاقيات.

– **تعزيز المساءلة:** تشجع الحوكمة على تقرير المساءلة داخل المؤسسة بمعنى أن الأفراد والجهات المسؤولة يتحملون المسؤولية عن أفعالهم وقراراتهم، ويعاقبون في حالة ارتكابهم الأعمال فاسدة.

– **تعزيز ثقافة النزاهة والأخلاق:** تساهم الحوكمة في بناء ثقافة من قيم النزاهة والأخلاق داخل المؤسسة، مما يجعل الفساد أمرا غير مقبول وغير مسموح به.